

عمل المرأة في القطاع غير الرسمي

Woman's job in the informal sector

جامعة ابن خلدون تيارت/ الجزائر	علم الاجتماع	د. محمد خليفة Mohamed khelifa Hammi99@hotmail.fr
جامعة ابن خلدون تيارت/ الجزائر	علم الاجتماع	د. محمد أمين هيشور Mohamedamine haichour* mohamedamine_haichour@yahoo.fr
DOI : 10.46315/1714-011-001-005		

الإرسال: 2021/01/24 القبول: 2021/04/01 النشر: 2022/01/16

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة عمل المرأة في القطاع غير الرسمي الإنتاجي، وبالتالي اعتمدنا على المنهج المونوغرافي من أجل وصف مفصل وشامل لعمل المرأة في القطاع غير الرسمي الإنتاجي، وأما الدراسة الميدانية فقد أجريت باستخدام تقنية المقابلة غير الموجهة على عينة غير احتمالية متنوعة تتكون من عشرين مفردة من العاملات في الورشات غير الرسمية من الأحياء المختلفة لمدينة وهران، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي ارتبطت بنوعين من المشاكل، مشاكل تتعلق بطبيعة العمل لأنه يفتقد للتأمين الاجتماعي، والصحي، ومشاكل تتعلق بأسرتها، وظروفها الاجتماعية، والاقتصادية، وبالمقابل أصبح عمل المرأة في القطاع غير الرسمي يشكل بالنسبة لها وسط للتنشئة المهنية، والتدريب على العمل، وكذلك قضاءً ومجالاً للترابط الاجتماعي، وخلق العلاقات الاجتماعية مع زملائها في العمل. الكلمات المفتاحية: المرأة؛ القطاع غير الرسمي؛ ظروف العمل؛ الورشات غير الرسمية.

Abstract:

This research aims to study the reality of women's work in the productive informal sector , Thus, we have adopted a monographic approach for a detailed and comprehensive Description of women's work in the informal sector. The field Study was conducted using a non-targeted interview technique on a varied non-probability sample of twenty female workers in informal workshops from different neighborhoods of Oran. One of the most important findings is that women working in the informal sector are associated with two types of problems. Problems related to the nature of her work because she lacks social and health insurance, her family's problems and her social and economic conditions. On the other hand, women's work in the informal sector has become a medium for vocational Training, job training, as well as space and space for social cohesion and social relations with her co-workers.

Keywords: Women; Informal Sector; Working Conditions; Informal Workshops.

*- الباحث المرسل: mohamedamine_haichour@yahoo.fr

*- مقدمة:

يُسهم عمل المرأة في النشاط غير الرسمي في تنمية ثقمتها وإيمانها بقوة قدراتها وطاقاتها الكامنة، وبالتالي سيتمنحها مزيداً من الإصرار لتجسيد دورها بكفاءة ضمن مقتضيات الحياة الاجتماعية، كما أن فرصة الحصول على العمل سيعمق لدى المرأة مفاهيم الانتماء والمشاركة الفعالة، وينبئ روافد الإبداع ويدفع بعجلة الإنتاج قدماً نحو التميّز. وهذا من شأنه أن يُقلّص من بؤرة إحساس المرأة بدونيتها مقارنة بالرجل وتحريرها من أسر التقاليد والقوالب الجامدة، مما يسمح بتجنيد أكبر قدر ممكن من طاقات المجتمع في إطار تنمية شاملة ومستدامة والنهوض بواقع المجتمع الجزائري إلى أفق أكثر إشراقاً.

وقد حظي موضوع القطاع غير الرسمي في مختلف أنحاء العالم، وفي الدول النامية بشكل خاص باهتمام متزايد من قبل الباحثين على شتى تخصصاتهم، ومن قبل المنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي وذلك خلال فترة السبعينات، ويرجع سبب هذا الاهتمام إلى الدور الكبير الذي أصبح يؤديه القطاع غير الرسمي في اقتصاديات الدول النامية، فقد أصبح يقدم إسهاماً كبيراً في تكوين الدخل وفي استيعاب العمالة، وتخفيض وطأة البطالة فيها، وتخفيف حدة الفقر في هذه البلدان. وخاصة بعد تزايد فئة النساء بصفة مستمرة في الدول النامية بشكل عام، وفي الجزائر بشكل خاص، وكون أن معظم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع انصب اهتمامها حول الأنشطة غير الرسمية الخدمائية والتجارية، والتي تتم خارج المنشئة الإنتاجية، وحتى إن وجدنا دراسات تهتم بالجانب الإنتاجي إلا أنها تدرسها من زاوية أصحاب هذه المنشآت. لهذا تحاول الدراسة الراهنة وصف الظاهرة من عمق الورشة ومن داخلها انطلاقاً من الفاعلين الحقيقيين.

1. الإشكالية:

تعتبر مشاركة المرأة في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية من أهم المعايير المستخدمة في قياس تطور المجتمعات على الصعيد العالمي وكذا مستوى التنمية البشرية فيها، وبالرغم من وجود العديد من الصعوبات السوسيو ثقافية والتي تنعكس سلبا على طموحاتها وتطلعاتها وأمالها وقدراتها فقد استطاعت المرأة الجزائرية أن تولي مناصب حساسة في الحقل السوسيو اقتصادي وأن تتجاوز الصورة النمطية التقليدية المتجذرة في المجتمع، كما يمكننا القول أن المرأة في الجزائر حققت أشواطا معتبرة من خلال الدور الهام الذي صارت تؤديه والذي ما فتئ يتعاظم يوما بعد يوم، بحكم التطورات والتحولات العميقة التي شهدتها الجزائر في مختلف الميادين.

وقد عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة، تزايد الاهتمام بملف المرأة نتيجة تواجدها في مختلف مجالات العمل، دون أن ننسى التذكير كذلك بالدور الكبير الذي تؤديه النساء العاملات في القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي وأثره في زيادة دخل الأسرة، وسيكون تركيزنا في هذه الدراسة الميدانية على المرأة في القطاع غير الرسمي نظرا لارتفاع نسب العاملات في مختلف مجالات النشاط اللا رسمية وتأثير ذلك في تنمية المجتمع. وسنحاول في هذه البحث المونوغرافي تشخيص صورة المرأة العاملة في النشاط الاقتصادي اللا رسمي من خلال الإجابة على التساؤل الرئيس: كيف هو واقع المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي الإنتاجي؟ وكيف هي ظروف اشتغالها في الورشة غير الرسمية؟

2. فرضيات الدراسة:

❖ يُشكل القطاع غير الرسمي بالنسبة للمرأة العاملة فيه آلية لمواجهة البطالة، والفقير المدقع.

❖ انخراط المرأة في القطاع غير الرسمي مفروضاً عليها وليس باختيارها.

❖ يُشكل العمل في القطاع غير الرسمي بالنسبة للمرأة العاملة فيه محطة انتقالية ريثما تجد منصب عمل في القطاع الرسمي.

3. أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة فيما يلي:

✓ تزايد الاهتمام بموضوع المرأة والقطاع غير الرسمي في الأدبيات السوسيولوجية الحديثة.

✓ أصبح عمل المرأة يشكل بارومتر حقيقي لقياس تطور المجتمعات.

✓ ازدياد نسب انخراط المرأة العاملة في القطاع الإنتاجي غير الرسمي.

✓ يعتبر موضوع القطاع غير الرسمي من المواضيع الحديثة وهذا يعكس الأهمية النظرية للبحث.

4. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى جملة من الأهداف التالية:

➤ محاولة معرفة واقع المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي.

➤ معرفة الأوضاع والظروف السوسيو اقتصادية للمرأة العاملة في الفضاء غير الرسمي.

➤ إثراء المعرفة العلمية بموضوع المرأة والقطاع غير الرسمي.

5. المقاربة النظرية للدراسة:

تتمثل في الاعتماد على نظرية الثنائية المحدثة، والتي حاولت إعطاء تفسيراً أكثر وضوحاً لظاهرة الأنشطة غير الرسمية من خلال استبدالهم للثنائية الكلاسيكية

تقليدي - حديث بثنائية محدثة وهي رسمي- غير رسمي، ويعتقد أصحاب هذا الاقتراب أن القطاع غير الرسمي هو أداة لحل مشكلة البطالة وأنه في تطور مستمر ومن أهم الدراسات التي تناولت الثنائية المحدثة نجد دراسة الباحث البريطاني كايت هارت k. Hart ، وقد أعتبر هذا العالم أن ظهور القطاع غير الرسمي جاء كنتيجة لعدم الملائمة ما بين مستوى الأجر الحقيقي المنخفض، وشدة ارتفاع المواد الغذائية، أي عدم التوازن الدائم ما بين الدخل الأجرى، والاحتياجات الأسرية اللازمة (LAUTIER, DE MIRA, MORICE ,1991 , p:106)

6. تحديد مفاهيم الدراسة:

1.6 مفهوم القطاع غير الرسمي:

من خلال قراءتنا للأدبيات حول القطاع غير الرسمي تبين لنا أن معظم الباحثين استقروا في تعريفهم للقطاع غير الرسمي على نوعين من التعريفات، تعريف وصفي، وتعريف تطبيقي. فالتعريف الوصفي هو ذلك التعريف الذي يركز على الخصائص والسمات المميزة للقطاع غير الرسمي وأهمها صغر حجم العمالة.

وأما التعريف التطبيقي أو الرسمي هو ذلك التعريف الذي يميل إلى الاعتماد على المعايير الرسمية في تحديد نوعية النشاط مثل افتقاد السجل التجاري، عدم الالتزام بسداد الضرائب، وعدم التأمين الاجتماعي للعمال، وعدم وجود دفاتر منتظمة ومحاسبة في المؤسسات (BOUFENIK, ELAID, 1991, p106.)

ونقصد بالقطاع غير الرسمي في هذه الدراسة بالقطاع الذي يشمل المنشآت التي لا يتم تسجيلها عادة، ولها مستوى منخفض من التنظيم والإنتاجية والمردودية، كما لها وصولا محددة في الأسواق، وفي التسهيلات الائتمانية، والتدريب الرسمي، والخدمات العامة، ولها مباني صغيرة، ولا تحظى بالاعتراف والدعم والتنظيم من قبل السلطات

العامة، ولا تتقيد بلوائح الحماية الاجتماعية، والتشريعات الخاصة بالعمالة أو أحكام السلامة الصحية (تقرير لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الإفريقي، 2009، ص: 3).

2.6 المرأة:

لقد اهتمت مختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية بموضوع المرأة حيث كلها تشترك بالقول إن للمرأة دور فعال في بناء المجتمع، ومن أهم العلوم التي اهتمت بقضايا المرأة نجد علم اجتماع الجندر حيث اهتم هذا العلم بمختلف الفروق والعلاقات الموجودة ما بين المرأة والرجل. ففي دراستنا نقصد بالمرأة تلك التي تعيش في الحضر أو كما تسمى بالمرأة الحضرية.

3.6 الورشات غير الرسمية:

تعتبر الورشة غير الرسمية من أهم وحدات تحليل القطاع غير الرسمي، فهي تعتبر من بين الفضاءات التي تعمل فيها العاملة غير الرسمية، وتعرف على العموم على أنها وحدة للإنتاج تتميز بصغر حجمها، وعدم احترامها للقوانين والتنظيمات ذات الصلة بإنشائها، واستغلالها. وتعرف كذلك على أنها مؤسسات لإنتاج الخدمات والخيرات، وميزتها أنها غير مرئية، لها عمالة محدودة، لها ضعف في الاستثمار، وتعمل في فضاء ضيق ومؤقت، لا يوجد تعهد لمدى طويل.

4.6 ظروف العمل:

يستخدم مفهوم ظروف العمل في هذه الدراسة للتعبير عن كل ما يحيط بالمرأة في الوسط المهني من الجوانب المادية، والفيزيائية من تهوية، وضوضاء، وإضاءة... نتكلم في هذا العنصر عن الأسس النظرية التي لها علاقة مباشرة بالموضوع والتي نوجزها في ثلاثة مقاربات نظرية حاولت فهم ظاهرة اللارسمية في المجتمعات النامية.

7. أهم المقاربات النظرية للقطاع غير الرسمي:

1.7 - الاقتراب الكلاسيكي:

يعتبر الاقتراب الكلاسيكي لموضوع القطاع غير الرسمي المحاولات الأولى لفهم الأنشطة الحضرية غير الرسمية، وقد أعتمد في تفسيره الأول تقليدي- حديث، وربطه بمتغير النمو الحضري السريع، والذي اعتبروه ناتج عن ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة، فالتحضر السريع قد رتب عدة ظواهر اجتماعية كانتشار الأنشطة الهامشية للمهاجرين، والعمال الريفيين، البطالة، الفقر وهذا ما جعل بعض الباحثين يركز اهتمامه على العمالة الريفية، كما اعتبر أصحاب هذا الاقتراب أن الأنشطة الحضرية غير الرسمية هي مظهرا مشوها لعملية التحضر، ومعوفا لعملية التنمية الحضرية.

2.7 الاقتراب الوصفي:

لقد حاول أصحاب الثنائية المحدثة إعطاء تفسيراً أكثر وضوحاً لظاهرة الأنشطة غير الرسمية من خلال استبدالهم للثنائية الكلاسيكية تقليدي - حديث بثنائية محدثة وهي رسمي- غير رسمي. ويعتقد أصحاب هذا الاقتراب أن القطاع غير الرسمي هو أداة لحل مشكلة البطالة في مدن الدول النامية وأنه في تطور مستمر. ومن أهم الدراسات التي تناولت نظرية الثنائية المحدثة نجد دراسة كايت هارت حول فرص الدخل غير الرسمي، دراسة دافيس R.DAVIES حول خصائص القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي.

3.7 الاقتراب الراديكالي: (الماركسي)

إن أصحاب الاقتراب الراديكالي يستندون في دراستهم لموضوع القطاع غير الرسمي أساساً على التنظير الماركسي، حول أساليب الإنتاج، والسيطرة، والتفاوت الاجتماعي

في الدول النامية، وقد اعتبروا العلاقة التي تربط ما بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي على أنها علاقة استغلالية (GUEVORKIAN, 1998, p 12.)

8. الورشة غير الرسمية كوحدة التحليل للقطاع غير الرسمي:

تعتبر الورشة غير الرسمية من أهم الوحدات في تحليل وفهم القطاع غير الرسمي، كما أنها أصبحت الوحدة الأكثر شيوعا خاصة في المجال الإحصائي لقياس حجم ظاهرة اللا رسمية، وقد حاول بعض الباحثين فهم هذه الوحدة الإنتاجية من زوايا مختلفة سواء من خلال معيار نمط التسيير، او معيار حجم المؤسسة (قيرة، غربي، 2001، ص 94.)

ومن أهم الدراسات في الجزائر التي تناولت موضوع العمالة في القطاع غير الرسمي من زاوية المقاربة المؤسساتية، نجد دراسة فيلالي أحمد Felali.A والذي قسم العاملين في القطاع غير الرسمي إلى ثلاثة مجموعات وهي كالتالي: (AMMOUDA. M; 2002, 39)

- المجموعة الأولى: تحتوي على المأجورين الذين ليس لهم أي تأهيل مهني، وضعيتهم الاجتماعية جد هشة، ينحدرون من أسر فقيرة، ووظفوا لفترة زمنية محددة. إن هذه الفئة الأولى تجهل حقوقها في مجال قانون العمل، والضمان الاجتماعي. إن هذه الفئة تعمل عند عدة أرباب عمل، تستفيد من امتيازات الضمان الاجتماعي

- المجموعة الثانية: تمثل أشخاص ينشطون ويشغلون في القطاع غير الرسمي، لهم تأهيل مهني ويعلمون بحقوقهم جيدا، وهم أشخاص يشغلون منصبين أو أكثر. بتصريحها في أحد مناصب العمل، وأما المنصب الثاني لا ترى فيه مصلحة لإعادة التصريح لدى هيئة الضمان الاجتماعي.

- المجموعة الثالثة: وتتكون من شباب بحاجة إلى اكتساب خبرة مهنية، والتي تحتاج إلى تكوين تطبيقي كفئة الممتهين.

المحور الأول: خصائص السوسيوثقافية للمرأة العاملة في الورشات غير الرسمية:

أولاً: الخصائص الاجتماعية للمرأة العاملة في الورشات غير الرسمية:

1. الفقر:

لقد أصبح الفقر في الآونة الأخيرة مرتبط بمختلف جوانب الحياة الاجتماعية كنقص المشاركة في المجتمع، الاستقلالية، الكرامة. ومن أهم مظاهره سوء التغذية، تدني الحالة الصحية، وتدهور وضعية السكن (FILALI, 2004, 56-57):

2. البطالة:

لقد استقرت منظمة العمل الدولية في تعريفها للبطال بأنه كل شخص قادر عن العمل، وراغب فيه، و يبحث عنه، ويقابله عند مستوى الأجر السائد ولكن بدون جدوى (FUSCO 2007, p 16. ,)

3. الظروف الأسرية:

تعتبر الأسرة الخلية الأساسية لبناء المجتمع فهي تعرف على أنها مجموعة أفراد تربطهم علاقة النسب والدم، أو علاقة الحواشي، أو علاقة المصاهرة. (MARUANI, REYNAUD, 1993, pp 28-29)

4. حجم الأسرة:

إن ما يميز حجم الأسر بالنسبة للعاملات في الورشة غير الرسمية أنها ذات الحجم المتوسط، بمعدل ستة أفراد في الأسرة تعيش كلها في مسكن واحد وضيق.

5. غياب الوظيفة الاقتصادية للأسرة:

إن للأسرة عدة وظائف أهمها الوظيفة الاقتصادية، فمن خلال هذه الوظيفة يحقق أفرادها الاكتفاء الذاتي.

فمن خلال هذه الدراسة لقد تبين أن معظم أفراد أسر العاملات في الورشة غير الرسمية يعيشن البطالة مما انعكس عليهن بالبحث عن العمل فلم يجدن سوى الورشة غير الرسمية كملجأ أخير لإشباع الحد الأدنى من احتياجاتهن.

المحور الثاني: الخصائص الثقافية للمرأة العاملة في الورشات غير الرسمية:

1. المستوى التعليمي:

يعتبر التعليم ضرورة إنسانية، واجتماعية، وثقافية، ووسيلة للإدراك المعرفة والفهم، فهو يلعب دور في تشكيل سلوك الفرد، وتكوين شخصيته، فمن خلال قراءتنا لأدبيات حول القطاع غير الرسمي تبين أن هناك مسلمة تتمثل في أن العاملين في القطاع غير الرسمي لهم مستويات تعليمية محدودة، ولإثبات تلك المسلمة أو نفيها قمنا بدراسة المستوى التعليمي للعاملات في الورشات غير الرسمية فتبين أن معظمهن مستوهن التعليمي محدود. ويفسر ذلك إلى أن التشغيل في سوق العمل غير الرسمي لا يتطلب مستوى تعليمي مرتفع كما هو موجود في سوق العمل الرسمي.

2. المستوى المهني:

إن عملية التكوين تهدف إلى إعداد الأفراد للمهن من أجل إدماجهم في الحياة المهنية، فهذا التكوين لا نجده فقط في المؤسسات الرسمية بل يمكن للفرد أن يكتسب هذا التكوين في القطاع غير الرسمي والذي يركز بالأساس على نظام التمهين (11, 2007, JONAS)

وأما فيما يخص مصدر التكوين وتعلم المهارات تبين من خلال هذه الدراسة أن العاملات اكتسبن التكوين بمساعدة زملائهن في العمل، وأصحاب الورشات غير الرسمية. وتعتقد معظم العاملات أن اكتساب المهارة مع المحترفين، والمتمهين أفضل من التعلم في مؤسسات التكوين المهني.

ثانيا: دوافع عمل المرأة في الورشات غير الرسمية:

إن تزايد انخراط المرأة في القطاع غير الرسمي جعلنا نتساءل عن دوافع التحاقها بهذا القطاع، فمن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن الدوافع الاقتصادية كانت بالدرجة الأولى سبب خروج المرأة للبحث عن نظام التمهين (CHARMES, 1994, p 231) ومن خصائص التمهين غير الرسمي أنه يتم بطريقة حرة، وبدون تكوين، وأساتذة (BATAILLE, 2010, p45)، فمن خلال هذه الدراسة تبين أن معظم العاملات في الورشات غير الرسمية ليس لهن أي شهادة في التكوين المهني، كما أن أغلبهن اكتسبن وتعلمن المهن في أماكن العمل، وذلك من خلال الخبرات المتراكمة، وتقلد عدة مهن.

وأما فيما يخص مصدر التكوين وتعلم المهارات تبين من خلال هذه الدراسة أن العاملات اكتسبن التكوين بمساعدة زملائهن في العمل، وأصحاب الورشات غير الرسمية. وتعتقد معظم العاملات أن اكتساب المهارة مع المحترفين، والمتمهين أفضل من التعلم في مؤسسات التكوين المهني.

ثالثا: ظروف عمل المرأة في الورشات غير الرسمية:

يعرف مصطلح ظروف العمل بالحالة المقبولة أو غير المقبولة والتي يوجد فيها العامل أثناء تنفيذ عمله (LECLERC, QUIMPER, 2010, p 45)، أما فيما يخص المعيار الذي يحدد لنا أن بيئة العمل لائقة ومناسبة للعمل هو معيار الرضى المهني للعاملات في الورشات غير الرسمية، ولمعرفته تطرقنا لأهم جوانب بيئة العمل التي تحيط بهن والتي تتمثل فيما يلي:

1- ساعات العمل:

إن ما يميز مدة العمل في الورشة غير الرسمية أنها غير محددة مسبقا، كما هو عليه الحال في ساعات العمل الرسمية، فضلا عن ذلك فهي تخضع لإرادة صاحب الورشة، ففي فترة زيادة الطلب على المنتج تزيد مدة العمل، ويفسر قبول العاملات للعمل لمدة طويلة إلى وجود مصلحة اقتصادية تتمثل في زيادة أجرها كلما زاد إنتاجها للوحدات الإنتاجية مما يسمح لها بشراء حاجياتها الضرورية.

2- أجور العمل:

يحسب الأجر على أساس عدد الوحدات المنتجة وتسمى في ورشة صنع الأحذية مثلا "بالزوجية"، وعند عدم قبول ورضى العاملات عن الأجر الذي تتقاضاه مقابل عملها في الورشة تقومون بزيادة ساعات العمل من أجل رفع الأجر.

3- الحماية الاجتماعية:

تعتبر التأمينات الاجتماعية نظام اجتماعي وضعت الدولة لتحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع وتهدف هذه التأمينات بشكل عام إلى ضمان حياة مستقرة لكل منتفع بها. فمن خلال هذه الدراسة لقد تبين أن جل العاملات في الورشات غير الرسمية غير مصحح بهن لدى هيئة الضمان الاجتماعي، وبالتالي لا يستفيدون من الحماية الاجتماعية.

4- علاقات العمل مع صاحب الورشة غير الرسمية:

إن العلاقة التي تربط ما بين العاملات وصاحب الورشة غير الرسمية هي علاقة تبعية تتجلى في سلطة الأمر والإشراف والرقابة، وتتميز هذه العلاقة بأنها لا تحكمها قواعد قانونية أو عقد مبرم ما بين الطرفين. أما طريقة تعامل صاحب الورشة مع العاملات هي طريقة توحى بالمصلحة، والاستغلال والتمييز. وفيما يخص المصلحة والاستغلال

فصاحب الورشة يبحث دائما على العاملات اللاتي تعملن بأقل ثمن، ويرضخن لأوامره ورغباته. أما فيما يخص التمييز نجد أن صاحب الورشة يميز في المعاملة ما بين الرجال والنساء، فمثلا نجد أن الأجر الذي تتقاضاه العاملات في الورشة أقل من الأجر الذي يتقاضاه الرجال بالرغم من أنهم يشتركون في نفس المهام.

رابعا: أهم الدراسات العلمية السابقة حول وضعية المرأة في القطاع غير الرسمي: إذا نظرنا إلى الأدبيات حول عمل المرأة في القطاع غير الرسمي نجد أن هناك عدة دراسات تناولت هذا الموضوع من زوايا متعددة، ولعل أهمها نجد ما يلي:

❖ دراسة الباحثان GAUFRYAU.B- MALDONADO.C للذان تناولوا في هذه الدراسة دور المرأة في القطاع غير الرسمي في العديد من الدول الإفريقية، وقد توصلوا إلى أن المرأة تشكل عنصر فعال، كما أنها تنشط بكثرة في القطاع التجاري وبالأخص في تجارة التجزئة، واستخلصنا أن القطاع غير الرسمي يغلب عليه الجنس النسوي في معظم الدول الإفريقية، فمثلا في الكونغو تعمل النساء في القطاع غير الرسمي بنسبة 53 ٪ وفي دولة كوت ديفوار بنسبة 63 ٪ (MALDONADO, , 2001, pp 65-67) (GAUFRYAU

❖ دراسة Akinboade.D. A حول "عمل النساء في القطاع غير الرسمي في إفريقيا الوسطى والجنوبية" حيث أكد فيها أن معظم الدول الإفريقية يشكل فيها القطاع غير الرسمي المصدر الأول للشغل بالنسبة لفئة النساء، وترجع الأسباب إلى تزايد عمل النساء في القطاع غير الرسمي إلى مرونة المشاركة في هذا القطاع حيث يسمح بالتوفيق مع القيام بالتكاليف المنزلية (AKINBOADE, 2005, p:285)

❖ دراسة TOCHE L.CH: حول العلاقة الموجود بين القطاع غير الرسمي وتنمية المقاولاتية عند المرأة الإفريقية: فمن خلال هذه الدراسة توصلت الباحثة إلى أن

القطاع غير الرسمي له تأثير إيجابي على تنمية المقاولاتية النسوية في أفريقيا، فالمرأة الإفريقية تفضل العمل في القطاع غير الرسمي لأنه يوفر كل الوسائل، ويبعد كل العوائق التي نجدها في القطاع الرسمي. بمعنى آخر أن خصائص القطاع غير الرسمي تشكل حلول للمرأة المقاولاتية في إفريقيا. (TOCHE et autre, 2017, p 41)

فمثلا مشاكل التمويل المالي للأنشطة المقاولاتية بالنسبة للمرأة الإفريقية يمكن أن تجد لها حلول عند الأسرة الموسعة أو عند الأصدقاء. وبالمقابل أكدت الباحثة ان المقاولاتية غير الرسمية التي تنشط فيها المرأة الإفريقية لها سلبيات تتمثل في أنها غير قابلة للتطور عند مستوى معين لأنها لا تستطيع الدخول المزايدات العمومية، كذلك لا تتوفر على الوسائل القانونية للطعن في ديونها تجاه زبائنها (TOCHE et autre, 2017, p 50).

❖ دراسات الباحثة ميسات جميلة: والتي اعتبرت أن عمل المرأة في القطاع غير الرسمي مرتبط أساسا بإستراتيجية من أجل العيش، والخاصية الأساسية التي تميزها أنها دائما تحت الاستغلال، وأما الدوافع التي تدفعها للعمل في هذا القطاع أرجعتها الباحثة إلى تقلص فرص العمل في سوق العمل الرسمي، وأن خصائص النساء تتفق مع خصائص القطاع غير الرسمي نظرا لعدم الحاجة إلى مستويات تعليمية، أو مهارات عالية، أو لمرونة وقت العمل، والذي يتناسب مع قيام النساء بالأعباء المنزلية، والعائلية (EL Watan, 03-12- 2006)

❖ دراسة شايب بونوة C. Bounoua (2002, p 197) حول سيرورة اللارسمية واقتصاد السوق في الجزائر وقد تناولت في دراستها تحليل الاقتصاد غير الرسمي في سياق المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري. وأما الإشكالية التي تناولتها الباحثة في دراستها تتمثل في البحث عن العلاقة ما بين عملية الإصلاحات

الاقتصادية ونمو الاقتصاد غير الرسمي. واستخلصت أن سياسات إعادة الهيكلة المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي، لم تساهم في خفض ديناميكية الاقتصاد غير الرسمي بل بالعكس لعبت دورا كبيرا في توسيع ظاهرة اللارسمية، من خلال انتشار ظاهرة الغش والهروب الضريبي، وتهريب الأموال نحو الخارج، وظهور التهميش بشكل موسع لمختلف الشرائح الاجتماعية بما فيها فئة النساء نتيجة لأثار برامج إعادة الهيكلة.

❖ دراسة فيليب ADAIR Ph (ADAIR 2002 , , p 177) قام هذا الباحث بدراسة وتحليل القطاعات التي ينشط فيها القطاع غير الرسمي، وأهم الفئات التي تشارك في هذا القطاع. وقد اعتبر هذا الباحث أن في نهاية السبعينات كان هذا القطاع ينشط بكثرة في القطاعات التالية، وهي قطاع البناء، والتجهيز، وقطاع النقل، وأما في فترة بداية الألفية الثالثة أصبح هذا القطاع منتشرا بكثرة في تجارة، كالترابندو، والقطاع الإنتاجي، كصناعة النسيج، والجلد. وأما فيما يخص الفئات التي تنشط فيه، اعتبر هذا الباحث أن فئة النساء تنشط بكثرة في هذا القطاع خاصة في الإنتاج. وقد أكد هذا الباحث ان القطاع غير الرسمي في الجزائر قد انتشر وتطور نتيجة الظروف الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والتي أثرت على سوق الخيرات وسوق العمل.

خامسا: الإطار الميداني للدراسة

1. المنهج المستخدم : يفرض القيام بأي دراسة علمية اجتماعية إتباع خطوات منهجية من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة ذات مصداقية وموثوقية، والخطوة المهمة في ذلك هي توظيف المنهج العلمي بكل خصائصه المتعارف عليها في التقاليد المنهجية، ولهذا يعتبر المنهج طريقة عملية ينتهجها أي باحث في دراسته وتحليله لظاهرة اجتماعية معينة، كما يعتبر طريقة تؤدي إلى الوصول إلى نتائج موضوعية حول

المشكلة المطروحة، وفي دراستنا الحالية وانطلاقاً من الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الكيفي الذي نراه مناسباً لتحليل الظاهرة المدروسة، وبما أن دراستنا تتمحور حول عمل المرأة والقطاع غير الرسمي سنحاول غرلة هذه المعطيات وفحصها واكتشاف العلاقات بين المتغيرات.

2. الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة:

1-2- طريقة اختيار عينة الدراسة:

تتوقف صحة الدراسات السوسولوجية والاجتماعية على حسن وسلامة اختيار العينة وكيفية استخراجها، حتى يكون مجتمع البحث ممثلاً للمجتمع الكلي، ومن ثم الحصول على بيانات هامة تمكننا من الوصول إلى تشخيص دقيق لمعالم المشكلة البحثية، وفي إطار هذا البحث اختار الباحثان العينة القصدية (العمدية) التي فرضتها طبيعة الدراسة، في البداية حاول الباحثان توسيع العينة التمثيلية ولأسباب خارجة عن نطاقنا تمكنا من إجراء الدراسة على عينة غير احتمالية تتكون من 20 مبحوثة بمدينة وهران، وذلك قصد معرفة آرائهن حول طبيعة العمل غير الرسمي .

2-2- الأدوات المستخدمة في الدراسة:

فيما يخص مرحلة المعاينة أو المقاربة الميدانية، استخدمنا فيها تقنيتين وهما الملاحظة المباشرة والمقابلة نصف الموجهة.

1.2.2 - الملاحظة المباشرة: فهي تقنية كيفية تسمح بكشف وفهم المستور، وتتبع تسلسل الأحداث والتفاعلات، والهدف من هذه التقنية هو جمع المعطيات، وحصص الوضعيات الاجتماعية، أو معاينة مباشرة لمختلف السلوكيات الاجتماعية.

2.2.2 - المقابلة نصف الموجهة: المقابلة على العموم هي أداة للتبادل والاتصال الشفهي ما بين شخصين، وهي تشكل سيرورة التفاعل ما بين الباحث والمبحوث، وميزتها أنها تنتج الخطاب في مكان إجراء البحث الميداني.

وأما المقابلة نصف الموجهة، والتي تعتبر نوع من أنواع المقابلة، فهي تحتوي على تفاعل شفهي يدار بطريقة مرنة من طرف الباحث، فمن خلال هذا التفاعل سوف نحصل على فهم ثري للظاهرة المدروسة.

2- النتائج والمناقشة:

1-2- نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة الميدانية استخلصنا أهم النتائج المترتبة على عمل المرأة في القطاع غير الرسمي وهي كالتالي:

✓ معظم العاملات أوضحت أن العمل في الورشات غير الرسمية له تأثير سلبي من الناحية الفيزيائية والنفسية. إن عملهن لساعات طويلة جعلهن يشعرن بالإرهاق والتعب مما انعكس عليهن سلبا بعدم القيام بواجباتهن المنزلية على أحسن وجه.

✓ تعرض المرأة العاملة في الورشات غير الرسمية لمختلف أشكال التمييز كعدم حصولها على أجر مماثل مثلها مثل الرجل مما سبب لها أثرا نفسيا سيئا جعلها تشعر بالاحتقار، وعدم تقدير مجهودها من طرف صاحب الورشة.

✓ عدم رضا العاملات عن عملهن في الورشة غير الرسمية نتيجة لعدم وجود قوانين عمل تنظم العمل في الورشة، وبالتالي سوف لا يستفدن من الحقوق التي يتمتع بها العمال في القطاع الرسمي.

✓ عدم توافر وسائل الوقاية والسلامة المهنية جعل المرأة العاملة في الورشة غير الرسمية عرضة للعديد من المخاطر الجسدية والنفسية.

✓ غياب الحماية الاجتماعية جعل المرأة العاملة تتحمل مصاريف الأدوية والعلاج.

- مساهمة المرأة العاملة في الورشة غير الرسمية في ميزانية الأسرة فضلا عن قضاء بعض حاجياتها الضرورية.

✓ بفضل عمل المرأة في الورشة غير الرسمية اكتسبت الاستقلالية وإعادة الاعتبار، وبعض السلطة.

✓ أصبح يشكل العمل عند المرأة العاملة في الورشات غير الرسمية مصدر عمل بالنسبة للنساء اللاتي ليس لهن تأهيل علمي ومهني.

✓ أصبح يشكل العمل عند المرأة العاملة في الورشات غير الرسمية فضاءً ومجالاً للترابط الاجتماعي وخلق العلاقات الاجتماعية مع زملائها في العمل، خاصة وأن المناخ الاجتماعي السائد في الورشة يتميز بالحيوية والديناميكية جعل من علاقات العمل تتسم بالألفة والمفاهمة.

✓ اكتسب المرأة العاملة في الورشات غير الرسمية الخبرة والمهارة في أماكن العمل.

✓ أصبح العمل غير الرسمي يشكل بالنسبة للمرأة العاملة في الورشة غير الرسمية وسيلة للابتعاد عن الانحراف.

2-2- مناقشة النتائج المتوصل إليها.

من خلال النتائج المتوصل إليها استخلصنا أن معظمها أكدت الدراسات السابقة حول عمل المرأة في القطاع غير الرسمي، كما أنها تطابقت مع فرضيات نظرية الثنائية المحدثة والتي اعتمدنا عليها كنموذج تحليل في دراستنا، ونفسرها على الشكل التالي:

فقد أكدت دراستنا أن أغلب العاملات في الورشات غير الرسمية يرغبون في الالتحاق في القطاع الرسمي لكونه يمثل لهم الضمان الاجتماعي في المستقبل، وهذا يفسر لنا أن العمل في الورشات غير الرسمية يشكل محطة انتقالية ومؤقتة ريثما يتم الحصول على منصب عمل في القطاع الرسمي، وبالتالي أكدت هذه الدراسة صحة فرضية Todaro.H في اقترابه حول سوق العمل الحضري أن القطاع غير الرسمي ما هو إلا محطة للانتقال إلى القطاع الرسمي.

كما أكدت هذه الدراسة دراسة Lachaud. J.P حول النشاطات غير الرسمية والتي عرفها على أنها مجموعة نشاطات الانتاج ، منتجة الدخل ، وتنجز على مستوى سلم صغير، مع عمالة محدودة، ورأس مال ضعيف، وخارج عن كل حماية اجتماعية. كما أكدت هذه الدراسة نتائج دراسة العالم H. de Soto حول العمل في الأنشطة غير الرسمية هو من نتاج إكراهات الدولة، وهذا ما توصل إليه في كتابه حول تطور الأنشطة غير الرسمية في الدول النامية.

فمن خلال نتائج الدراسة استخلصنا أنها تؤكد نظرية الثنائية المحدثة من حيث أن القطاع غير الرسمي هو أداة لحل مشكلة البطالة، بمعنى آخر يوفر مناصب عمل لليد العاملة التي لم تجد مكانتها في سوق العمل وهذا ما يؤكد دراسة كايت هارت حول الدخل غير الرسمي.

خاتمة:

بعد دراستنا لفئة النساء العاملة في القطاع غير الرسمي توصلنا في الأخير إلى إعطاء هوية لهذه الفئة الاجتماعية بعد ما حاولنا معرفة واقعها المهني في الورشة غير الرسمية، من خلال تطرقنا لمختلف جوانب العمل في الورشة غير الرسمية،

كما توصلنا إلى تطابق نتائج الدراسة مع معظم الدراسات السابقة، والنموذج التحليل الذي اعتمدنا عليه في الدراسة، فمن خلال نتائج الدراسة ومناقشتها توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي كالتالي:

❖ إن القطاع غير الرسمي أصبح يشكل بالنسبة للمرأة العاملة فيه آلية لمعالجة البطالة، والفقر المدقع.

❖ إن انخراط المرأة في القطاع غير الرسمي كان مفروض عليها وليس باختيارها.

❖ إن العمل في القطاع غير الرسمي يشكل بالنسبة للمرأة العاملة فيه محطة انتقالية ريثما تجد منصب عمل في القطاع الرسمي.

❖ إن المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي ترتبط بنوعين من المشاكل، مشاكل تتعلق بالعمل الذي تمارسه نظرا لأنه يفتقد للتأمين الاجتماعي، والصحي، ومشاكل خاصة بأسرتها، وظروفها الاجتماعية والاقتصادية.

❖ إن معظم العاملات في القطاع غير الرسمي يشكل بالنسبة للمرأة العاملة فيه وسطا وفضاءً للتنشئة المهنية، والتدريب على العمل.

❖ إن معظم العاملات في القطاع غير الرسمي تفتقرن للمستوى التعليمي، والتأهيل المهني.

❖ غياب الإطار القانوني والتنظيمي للورشات غير الرسمية جعل من العاملات تعشن ظروف مزرية وغير ملائمة للعمل.

❖ تواجه معظم العاملات في الورشات غير الرسمية أشكالا من التمييز والمضايقة في العمل.

❖ تدني مستوى وعي المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي بحقوقها القانونية.

توصيات الدراسة:

من خلال الحقائق، والاستنتاجات التي توصلنا إليها نود إعطاء بعض الاقتراحات والتوصيات وتتمثل فيما يلي:

- ✓ الاهتمام بإجراء الدراسات والبحوث الكمية والكيفية حول عمل المرأة في الورشات غير الرسمية من أجل تشخيص كلي عن واقعها المهني والاجتماعي.
- ✓ ضرورة اتخاذ موقف صريح من القطاع غير الرسمي من خلال مراجعة التشريعات العمالية، والاجتماعية لتشمل عمل المرأة في القطاع غير الرسمي.
- ✓ معالجة وتنظيم ظاهرة الورشات غير الرسمية عوض إتباع سياسة المجاهمة، وتعزيز قدرة هذه الورشات على النمو والتطور بما يعود فائدة على العاملين فيها بصورة تضمن حماية حقوق المرأة وتوفير لها الأمن الاجتماعي.
- ✓ إن تنظيم الورشات غير الرسمية يساعد مشاريعها، وأنشطتها في الاستفادة من الامتيازات التي تقدمها الدولة، وبالمقابل تستفيد هذه الأخيرة من إيرادات هذا القطاع جراء إخضاع أنشطته للنظام الضريبي.
- ✓ إن تنظيم القطاع غير الرسمي من خلال تنظيم الورشات غير الرسمية يساعد كذلك على معالجة العديد من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني كالفقر، والبطالة.

*- المراجع:

- قيرة اسماعيل، غربي علي، 2001، في سوسيولوجية التنمية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- تقرير لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الافريقي، 2009، حول تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل، أديس أبابا، إثيوبيا.

مراجع باللغة الأجنبية:

- AKINBOADE.D. A, 2005, *Les femmes, La pauvreté et le commerce informel en Afrique orientale et australe*, In *Revue internationale des sciences sociales*, N184.
- ADAIR Ph, 2002, *l'emploi informel en Algérie , évolution et segmentation du marché du travail*", In *Revue les cahiers du GRATICE*, N 22, Paris, Université de Paris XII.
- BOUNOUA C, 2002, *processus d'informatisation et économie du marché en Algérie*, In *Revue les cahiers du GRATICE*, N22, Paris, Université de Paris XII.
- BATAILLE O, 2010, *les Apprentissages professionnels informels*, Paris, L'Harmattan.
- BOUFENIK F, ELAID A, 2002, *"l'informel en Algérie : Quelle approche ?"*, In *Revue Economie et Management*, N1, Université de Tlemcen.
- CHARMES J, OUDIN X, 1994, *la formation sur le tas dans le secteur informel*, In *Revue Afrique Contemporaine*, N172, Paris, AFD .
- LAUTIER B, DE MIRA CL, MORICE A, 1991, *l'état et l'informel*, Paris, L'Harmattan.
- LECLERC M, QUIMPER M, 2000, *les relations du travail au Québec*, PUQ.
- le journal *EL Watan Economie* du 27 au 03-12- 2006.
- MUNETTE M-S, HAMMOUDA N-E, 2002, *la mesure de l'emploi informel en Algérie*, In *Revue Economie et Management*, N01, Université de Tlemcen.
- MARUANI M, REYNAUDE E, 1993, *Sociologie de l'emploi*, Paris, la Découverte.
- MALDONADO C, GAUFREYAU B, et autres, 2001, *l'économie informelle en Afrique francophonie*, BIT.
- FILALI A, 2004, *sécurité sociale et travail informel*, In *Revue Algérienne du travail*, N32, Alger, INT.
- FUSCO A, 2007, *la pauvreté un concept multidimensionnel*, Paris, L'Harmattan.
- TOCHE L.CH et autre, 2017, *le secteur informel et l' autonomisation des femmes en Afrique : Un secteur favorable à l'entrepreneuriat féminin*, JFD.
- JONAS N, 2007, *La famille*, Paris, Bréal.